المشهد السياسي

المشهد الفلسطيني

قرارات المجلس المركزي بخصوص إعلان ترمب.. ملابساتها وآفاقها

مركز رؤية للتنمية السياسية

مركز رؤية للتنمية السياسية

2018

العنوان: قرارات المجلس المركزي بخصوص إعلان ترمب.. ملابساتها وآفاقها

السلسلة: المشهد السياسي

الكاتب: وحدة البحوث والدراسات

الشهر/ السنة: فبراير /2018

جميع الحقوق محفوظة لمركز رؤية للتنمية السياسية © 2018

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهماً في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح. ويسعى المركز إلى تنمية القدرات والإمكانيات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحرية، بما يساعد على نبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية لاسيما الشعب الفلسطيني.

ويهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية في تطوير مهاراتها و وتنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، ورعاية الطاقات الثقافية، وتنمية المهارات السياسية لدى الشباب. ويسعى إلى فهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

Vision Center for Political Development

İkitelli Organize San. Bölgesi Mah. Hürriyet Bulvarı Enkoop Sanayi Sitesi No:70/33

Başakşehir / Istanbul.

Tel: +90 2126310107

www.vision-pd.org/

مقدمة

بعد أربعين يومًا على إعلان الرئيس الأميركي دولاند ترامب، اعترافَه بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل"، وتوقيعه قرار نقل سفارة بلاده من "تل أبيب" إلى القدس، اجتمع المجلس المركزي الفلسطيني في مدينة رام اللّه لمناقشة القرار، وذلك في ظلّ اعتذار حركتي حماس والجهاد الإسلامي عن الحضور.

تعرض هذه الورقة بالتحليل، ظروفَ وملابساتِ انعقاد المجلس المركزي، وحيثياتِ الخلاف الوطني حول انعقاده، وأهم قرارات المجلس، والآفاق المتاحة لتنفيذها.

في ظروف انعقاد المجلس

كان الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس في كلمته التي ألقاها عقب إعلان ترمب، قد وعد بدعوة المجلس المركزي لعقد دورة طارئة، تُدعى إليها جميع الفصائل، "لتأكيد الموقف الوطني الفلسطيني الموحد، ووضع كل الخيارات أمامه".[1] لكنّ المجلس لم يعقد دورة طارئة، وإنما عقد دورته العادية الثامنة والعشرين بعد 40 يومًا على كلمة الرئيس عبّاس، وهو ما دعا بعض الفصائل، كحركة الجهاد الإسلامي، للتشكيك في جدّية خطوة انعقاد المجلس المركزي.[2]

وقد أبدت الجهاد الإسلامي إضافة إلى ذلك، جملة أسباب أخرى، دفعتها لمقاطعة اجتماعات المجلس المركزي، في مقدمتها مكان الانعقاد في رام اللّه، ورفض الرئيس عبّاس دعوة الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير للانعقاد، ولا يقلّ عن ذلك أهمية في دواعي المقاطعة بالنسبة للجهاد الإسلامي، استمرار تمسك قيادة السلطة بالعملية السلمية، واستمرار إجراءاتها المفروضة على قطاع غزّة، وملاحقة أجهزتها الأمنية لكوادر حركتي حماس والجهاد الإسلامي في الضفة الغربية، وهو ما يجعل خلاف الجهاد الإسلامي مع السلطة، حسب بيانها، خلافًا أخلاقيًا لا سياسيًا فحسب.[3]

ولم تكن الأسباب المعلنة من حركة حماس لمقاطعتها اجتماعات المركزي مختلفة عن أسباب حركة الجهاد الإسلامي، وإن كانت أقلّ حدّة. فقد رأت الحركة أن خطوة انعقاد المجلس جاءت متأخرة، وفي سياق ضعيف لا يرقى إلى مستوى الحدث، كما أن ملابسات انعقاد المجلس

---

[1] الرئيس: إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل لن يعطي أية شرعية لإسرائيل كونها مدينة فلسطينية عربية مسيحية إسلامية وعاصمة دولة فلسطين الأبدية، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، 6 كانون أول/ ديسمبر 2017، https://goo.gl/BBkhzx

[2] الجهاد: اجتماع "المركزي" جاء متجاهلاً ومتجاوزاً لكل ما تم التوافق عليه فلسطينياً، موقع فلسطين اليوم، 13 كانون ثاني/ يناير 2018، https://goo.gl/EM6qUx

[3] المصدر السابق.

وظروفه، لم تكن تشير إلى تحوّل جذريّ في موقف قيادة السلطة، إذ لم تقدّم منذ إعلان ترمب، أيَ تعبيرات حول نيّتها التنصّل من أوسلو وتبعاته، ولا سيما التنسيق الأمني مع الاحتلال، والتبعية الاقتصادية له.[٤]

وفي حين أنّ حركة حماس لم تزل تلاحظ سيادة منطق "الهيمنة والتفرد والالتفاف على إرادة الشعب الفلسطيني، وقواه وفصائله، بعيدًا عن الشراكة السياسية، والوضوح، والتوافق في اتخاذ القرارات المصيرية"، فإنّها قرّرت أيضًا مقاطعة اجتماعات المجلس المركزي، لا سيما وأنها، حسب بيان الحركة، صبّت "في اتجاه بحث عن مداخل أخرى لإحياء عملية التفاوض، التي من شأنها أن تعطي غطاءً جديدًا للعدو الصهيوني، للإجهاز على القضية وتصفيتها".[٥]

مضامين اجتماع المجلس المركزي

- كلمة الرئيس عبّاس

لم يكن موقف حركتي حماس والجهاد الإسلامي بعيدًا عن أجواء اجتماعات المجلس، وخاصّة في كلمة الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس، الذي افتتح كلمته بانتقاد شديد للحركتين، وخاصة حركة حماس، مُبديًا انزعاجه الشديد من مقاطعة الحركة، ومعلقا على اجتماع المجلس المركزي في رام الله وليس خارج الأراضي المحتلة.[٦]

غلب على كلمة الرئيس محمود عبّاس، التي امتدت ثلاث ساعات، سرْد تاريخي للقضية الفلسطينية، ولا سيما التآمر الاستعماري الغربي عليها. بيد أنّه كان واضحًا في كلمته، وعلى نحو غير مسبوق، الإشارة لدور عربيّ غير متناغم مع الموقف الفلسطيني، بخصوص التسوية السياسية والقدس.

ففي واحدة من استطراداته غير المكتوبة، قال الرئيس: "... فنحن لا نتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، ولا نقبل أحدًا أن يتدخل في شؤوننا، رغم أن القضية قومية وأكبر منا، ولكن نحن أصحاب القرار الأول في القضية الفلسطينية، لا نريد أحد أن يتدخل بنا ويلعب من تحت، حلو عنا، نحن واعون ونفهم ومتعلمين مثلكم، لا أريد أن أقول أكثر، ودارسين مثلكم ولا أقول أكثر".[٧]

---

[4] بيان صحفي حول مقاطعة جلسات المجلس المركزي، موقع حركة حماس، 14 كانون ثاني/ يناير 2018، https://goo.gl/Do2xw8

[5] المصدر السابق.

[6] الرئيس يدعو المجلس المركزي لإعادة النظر بالاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير وإسرائيل، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، 14 كانون الثاني/ يناير 2018، https://goo.gl/42TJpZ.

[7] المصدر السابق.

وفي السياق نفسه، أشار الرئيس في كلمته إلى أنّ القيادة الفلسطينية تتلقى عروضًا هذه الأيام، بأن تكون بلدة أبو ديس عاصمة للفلسطينيين بدلًا من القدس،[8] رافضًا ما يُدعى بـ "صفقة القرن"، وموجّهًا هجومه بشكل مباشر، إلى الرئيس الأميركي دونالد ترمب، وهو ما يبين حجم التحدّي الذي تعانيه القضية الفلسطينية في هذه المرحلة، وحجم الانكشاف الفلسطيني بالنسبة للدعم العربي.

ورغم ذلك، فإنّ القراءة التاريخية التي قدّمها الرئيس عبّاس لمسار الصراع، لم تنعكس في تحوّل جذري، إذ عاد وأكد في كلمته ذاتها، أن مرتكزات التحرك السياسي للسلطة الفلسطينية، هي التمسك بحلّ الدولتين على أساس المبادرة العربية، وبالاستناد إلى رعاية دولية، ورفض الرعاية الأميركية، والارتكاز إلى المقاومة الشعبية، والانضمام إلى المؤسسات الدولية، واستمرار السعي داخل الأمم المتحدة للحصول على اعتراف بالدولة الفلسطينية، إلى جانب الاستمرار في الحوار مع من أسماهم "أنصار السلام في إسرائيل".[9]

وفي حين أكّد الرئيس عبّاس، وبصورة عاجلة، أن المصالحة تراوح مكانها دون تقدم ودون تراجع، وشدد على موقفه من وحدة السلاح، فإنّه أشار إلى جملة قضايا ليست ذات صلة بالموضوع، كالاستثمارات والإنجازات الرياضية، داعيًا المجلس المركزي، إلى إعادة النظر في الاتفاقيات الموقّعة بين منظمة التحرير و"إسرائيل".

لم تبشر كلمة الرئيس بتغيرات جذريّة في مسار قيادة السلطة، أو أدوات المواجهة التي تستخدمها. فقد كانت عبارة عن "غوص في التاريخ، ومرور عابر في الحاضر، وتجاهل للمستقبل".[10] وفيها أكد الرئيس أن كل القرارات الأممية التي حصّلها الفلسطينيون لم تُنفّذ، وأن كل المؤسسات التي ينضمّ إليها الفلسطينيون، وبواقع 20 – 25 منظمة أسبوعيًا، لا تنعكس في مفاعيل واقعية.[11] وكرر الرئيس مرتكزات التحرّك الفلسطيني، وهي التمسك بمشروع التسوية، والبحث عن رعاية دولية تعددية، والحوار مع أنصار السلام في "إسرائيل". كل ذلك لم يكن ليبشر بشيء جديد.

ومع أن الرئيس عبّاس دعا المجلس لإعادة النظر في الاتفاقيات الموقّعة بين منظمة التحرير و"إسرائيل"، فإن دعوته لا تبدو جدّية، أو تبدو مرتبكة وحائرة، وذلك بالنظر إلى ما سبق بيانه من

[8] المصدر السابق.

[9] المصدر السابق.

[10] هاني المصري، قراءة هادئة في خطاب الرئيس، 16 كانون الثاني/ يناير 2018، https://goo.gl/XMig3n

[11] الرئيس يدعو المجلس المركزي لإعادة النظر بالاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير وإسرائيل، مصدر سابق.

مرتكزات خطاب الرئيس. كما أنّه لم يقدّم خطّة عمل تكشف عن رؤيته، وعن كيفية إعادة النظر في تلك الاتفاقيات، وشكل العلاقة والنتائج والمآلات المترتبة على ذلك.

ومما يكشف عن الارتباك وغياب الرؤية، كما يرى المراقبون، هو الإحالات الغامضة المتبادلة ما بين المجلس المركزي واللجنة التنفيذية، دون وضوح إن كانت القرارات محض توصية أم للتنفيذ، مثل "تعليق الاعتراف بإسرائيل حتى تعترف بالدولة الفلسطينية، دون توضيح ماذا يعني ذلك، وكيف سيتحقق، وهذا تهرب من الإقدام على سحب الاعتراف بإسرائيل".[12]

- **كلمة رئيس المجلس الوطني**

وفي كلمته، دعا رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون، المجلسَ المركزي، لإعادة النظر في مسألة الاعتراف بـ "إسرائيل"، وإعادة النظر عمومًا في "عناصر الاستراتيجية الحالية". وفي حين أكّد على رفض أيّ أفكار تُروّج باسم "صفقة القرن"، "لأنها خارجة على قواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وتسعى لفرض حلٍ منقوصٍ لا يلبي الحد الأدنى من حقوقنا المشروعة"، فإنّ الاستراتيجية التي دعا إليها هي "تكريس المكانة القانونية لدولة فلسطين كما أنشأها قرار تقسيم فلسطين رقم (181) لسنة 1947، وكما نص عليها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (67\19) لسنة 2012".[13]

يتم هذا التكريس بإعداد خطّة تفضي إلى تحويل وظائف السلطة الفلسطينية إلى وظائف دولة، وتحويل موقع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إلى رئيس للدولة، والمجلس الوطني إلى برلمان للدولة، مع استكمال مناقشة دستور دولة فلسطين، وذلك في سياق التحرّك ضمن سقف الأمم المتحدة، وبالاستناد إلى الأدوات الدبلوماسية والقانونية والقضائية، وذلك "بالانضمام للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتحريك الدعاوى القضائية ضد الاحتلال أمام المحكمة الجنائية الدولية".[14]

إلا أنّ هذه الاستراتيجية البديلة التي أشار إليها الزعنون، لم تعالج الاحتمالات الممكنة التي قد تواجه "الدولة"، كما لم تتطرق إلى البدائل المتاحة إذا لم تتحول هذه الاستراتيجية إلى حقيقة فعليّة على أرض الواقع، لا سيما وأن الرئيس عبّاس اشتكى من انعدام تنفيذ القرارات الأمميّة، ومن عدم الاستفادة الفعلية من الانضمام للمنظمات الدولية. فالسلطة الفلسطينية تعتمد في معاملاتها

---

[12] هاني المصري، قراءة هادئة في خطاب الرئيس، مصدر سابق.

[13] الزعنون: آن الأوان ليقرر المجلس المركزي مستقبل السلطة الوطنية ويعيد النظر بالاعتراف بإسرائيل، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية– وفا، 14 كانون الثاني/ يناير 2018، https://goo.gl/yPWL9W

[14] المصدر السابق.

الرسمية ومراسلاتها الداخلية تسمية الدولة، غير أن ذلك لم يغيّر شيئًا لصالح الفلسطينيين في الواقع الجيوسياسي في الضفة الغربية والقدس. كما أن الاستراتيجية التي يقترحها السيد سليم الزعنون، لم تقترح أدوات المواجهة لمدافعة الاحتلال عن أرض الدولة المحتلة، أو في حال قرّر الاحتلال التصدّي لهذه الاستراتيجية، بالهيمنة المباشرة، أو بالعنف.

وفيما يتعلق بالعلاقات الوطنية الداخلية، اقترح سليم الزعنون على المجلس المركزي، الإعدادَ لعقد جلسة عاديّة للمجلس الوطني، تُدعى إليها حركتا حماس والجهاد الإسلامي، وذلك بهدف "إعادة تشكيل، أو اختيار، أو انتخاب مجلس وطني جديد، وفق ما نص عليه نظام انتخابات المجلس الوطني".[15]

إلا أنّ الزعنون لم يشر إلى الإطار القيادي المؤقت، الذي هو سليل سلسلة اتفاقيات وطنية، نصّت على تطوير منظمة التحرير، وإجراء الانتخابات لمجلسها الوطني بالتوافق، كما في "اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني" الموقعة عام 2006، التي نصّت على تشكيل لجنة مكلفة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية حسب إعلان القاهرة 2005، وعقد اجتماعاتها بصفتها إطارًا قياديًا مؤقتًا لمنظمة التحرير، يقوم بوضع الأسس والآليات للمجلس الوطني الفلسطيني،[16] وهو الأمر الذي عاد وأكّد عليه الاتفاق الموقّع في القاهرة بين حركتي فتح وحماس عام 2011، الذي نصّ على "أن تكون قرارات الإطار القياديّ المؤقت غير قابلة للتعطيل".[17]

وإذا كانت كلمات كلّ من الرئيس عبّاس، ورئيس المجلس الوطني سليم الزعنون، لا تتضمّن تحولات جذرية في المسار السياسي لقيادة منظمة التحرير، ولا استراتيجيات واضحة قادرة على الإجابة على كل التحديات المحتملة، والمخاطر الممكنة، فإنّها في الوقت نفسه لم تتضمن التحوّل المطلوب باتجاه العلاقات الداخلية، وإنجاز المصالحة الوطنية، وتطبيق اتفاقيات المصالحة السابقة. إذ يصر السيد الزعنون على اعتماد الهياكل القائمة بصيغها الراهنة، منطلقًا لإعادة تشكيل المجلس الوطني، دون اعتبار للإطار القياديّ المؤقّت، المتّفق عليه في عدّة اتفاقيات سابقة، وهو ما يشير إلى ما أسماه بعض المراقبين "المناورة في نفس المكان".[18]

---

[15] الزعنون: آن الأوان ليقرر المجلس المركزي مستقبل السلطة الوطنية ويعيد النظر بالاعتراف بإسرائيل، مصدر سابق.

[16] اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني 2009، موقع الجزيرة نت، 14 تشرين أول/ أكتوبر 2009، https://goo.gl/9jM9Gd.

[17] نص الاتفاق الذي وقعت عليه حركتا حماس وفتح في القاهرة، موقع المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية- مفتاح، 30 نيسان/ إبريل 2011، https://goo.gl/Z5jM71

[18] ساري عرابي، قيادة السلطة الفلسطينية.. المناورة في نفس المكان!، موقع عربي21، 16 كانون ثاني/ يناير 2018، https://goo.gl/AbVitL

- قرارات المجلس

من البديهي أن يُدين المجلس إعلانَ الرئيس الأميركي ترمب، ويؤكد على موقف قيادة السلطة الفلسطينية، الذي بات يرفض الرعاية أو الوساطة الأمريكية. إلا أنّ المهم في ذلك، هو رفض المجلس "سياسة الرئيس ترامب، الهادفة إلى طرح مشروع أو أفكار تخالف قرارات الشرعية الدولية بشأن حل الصراع".[19] الأمر الذي يؤكّد كل التسريبات القائمة منذ فترة، حول وجود خطّة في طور التبلور، لتصفية القضية الفلسطينية، وهو ما كشفه الرئيس عبّاس في خطابه.

وإذا أخذ ذلك بعين الاعتبار، إلى جانب التلميحات التي أطلقها الرئيس عبّاس حول تدخلات عربية، فإنّه من المرجّح جدًا وجود دور لبعض الدول العربية، يعمل على تنفيذ خطّة ترمب، ويضغط على الفلسطينيين بهذا الاتجاه. وهو ما كشفه سابقا عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أحمد مجدلاني، إذ قال إن الحكومة السعودية نقلت للفلسطينيين أفكارًا أمريكية للسلام، وهي غير مقبولة لدى الفلسطينيين.[20] ورغم أن الرئاسة الفلسطينية أعلنت أن تصريحات المجدلاني لا تمثّل الموقف الرسمي للسلطة الفلسطينية،[21] إلا أنه من المستبعد أن يدلي بتصريحات كهذه جُزافًا، أو دون إيعاز من الرئيس عبّاس.

نصت قرارات المجلس على أن الفترة الانتقالية الواردة في الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير "وإسرائيل"، وما تنطوي عليه من التزامات، لم تعد قائمة. كما كلّف المجلسُ اللجنة التنفيذية بالنظر قي تعليق الاعتراف بـ "إسرائيل"، إلى حين اعترافها بدولة فلسطين، وجدّد قراره السابق بوقف التنسيق الأمني، والانفكاك من علاقة التبعية الاقتصادية التي كرسها اتفاق باريس الاقتصادي، وتبنّي حركة مقاطعة "إسرائيل"، والتأكيد على حقّ الشعب الفلسطيني في ممارسة "كافة أشكال النضال ضد الاحتلال وفقا لأحكام القانون الدولي، والاستمرار في تفعيل المقاومة الشعبية السلمية، ودعمها، وتعزيز قدراتها".[22]

وإلى جانب هذه القرارات، أقر المجلس المركزي قرارات أخرى اعتيادية مألوفة، كرفضه الاعتراف بـ "إسرائيل" دولة يهودية، ورفضه "أي طروحات أو أفكار للحلول الانتقالية أو المراحل المؤقتة"،

---

[19] المجلس المركزي: الفترة الانتقالية التي نصت عليها الاتفاقيات الموقعة في أوسلو والقاهرة وواشنطن لم تعد قائمة، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، 15 كانون الثاني/ يناير 2018، https://goo.gl/uR573A

[20] مجدلاني: الولايات المتحدة لم تعد نزيها وسيطا في عملية السلام، القناة الخاصّة بقناة الميادين الفضائية على موقع Youtube، 12 كانون ثاني/ يناير 2018، https://goo.gl/6AmUU2

[21] الرئاسة تؤكد أن تصريحات مجدلاني لا تمثل الموقف الرسمي الفلسطيني، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، 11 كانون الثاني/ يناير 2018، https://goo.gl/4NDDCv

[22] المجلس المركزي: الفترة الانتقالية التي نصت عليها الاتفاقيات الموقعة في أوسلو والقاهرة وواشنطن لم تعد قائمة، مصدر سابق.

ودعوته لاستمرار "العمل مع جميع دول العالم لمقاطعة المستوطنات الاستعمارية الإسرائيلية في المجالات كافة"، والتمسّك باتفاقات وتفاهمات المصالحة. [٢٣]

عمليًا، من الواضح أن هذه القرارات تدور في المسار نفسه، أي مسار العملية السلمية. فقد تمسك المجلس بمبادرة السلام العربية، ورفَضَ أي محاولاتٍ لتغييرها أو تحريفها.[٢٤] وهذا القرار تحديدًا، وإن جاء ردًا على أفكار ترمب لتسوية القضية الفلسطينية، فإنّه في واقع الحال متمسك بالمسار نفسه. وهو ما أكّده قرار آخر دعا الدول العربية والإسلامية، وحركة عدم الانحياز، إلى "عقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات؛ لإطلاق عملية السلام، بالتنسيق مع دول الاتحاد الأوروبي، وروسيا والصين واليابان، وباقي المجموعات الدولية".[٢٥]

وفيما يتعلق بالمصالحة، جاءت قرارات المجلس، متناغمة تمامًا مع المسلك العام لقيادة حركة فتح، وما عبّرت عنه كلمة رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون، إذ لم تشر قرارات المجلس للإطار القيادي المؤقت، وقَصَرت مفهوم المصالحة على تمكين الحكومة في قطاع غزّة، ثم إجراء الانتخابات العامة، وعقد المجلس الوطني الفلسطيني بما لا يتجاوز نهاية عام 2018.[٢٦]

تحديات بعد قرارات المجلس المركزي

من المؤكد أن الفلسطينيين يواجهون وضعًا خطيرًا، ونوايا معلنة لتصفية القضية الفلسطينية. فخطّة ترمب لم تعد مجرد تكهنات، أو رؤية غامضة يحاول المحللون قراءتها من وراء حجب. فقد تسربت مضامينها عدّة مرات، وباتت مستويات متعددة في منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية وحركة فتح، تكشف عن حقائقها باستمرار، وعمّا يتصل بها من ضغوط عربية على الفلسطينيين لتبنيها. والخطورة لا تقتصر على الخطّة مجرّدة عن صنّاعها، وإنما تنبع أساسًا من صنّاعها، الذين لا يكترثون إطلاقًا بالحقّ الفلسطيني.

فالإدارة الأمريكية، ممثلة بترمب وصهره جيرارد كوشنير، المكلف بملف عملية السلام في الشرق الأوسط، وحسب تصريحات أحمد مجدلاني التي سبقت الإشارة إليها،[٢٧] لم تتحدث مباشرة مع الفلسطينيين إلا في ثلاثة موضوعات، هي وقف مخصصات الأسرى والشهداء، والاعتراف بـ

---

[23] المصدر السابق.

[24] المصدر السابق.

[25] المصدر السابق.

[26] المصدر السابق.

[27] مجدلاني: الولايات المتحدة لم تعد نزيها وسيطا في عملية السلام، مصدر سابق.

"إسرائيل" دولة يهودية، ووقف "التحريض على العنف".[٢٨] أما ما يُعرض على الفلسطينيين بخصوص خطة ترمب، فيأتيهم من وسطاء عرب.[٢٩]

ثم أخذت ضغوط الولايات المتحدة على الفلسطينيين تتبلور أخيرًا بعدة صور، منها تقليص المساهمة الأمريكية في تمويل وكالة الغوث "الأونروا"، وتجميد الجزء المتبقي من هذه المساهمة "للنظر فيها مستقبلا".[٣٠] ووقف المساعدات بمئات ملايين الدولارات، إذا "لم يوافقوا على العودة إلى محادثات السلام برعاية واشنطن".[٣١] وفي لقاء جمع ترمب برئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، صعّد ترمب في التعبير عن توجهاته، وافتخر أنه "أزاح القدس عن طاولة المفاوضات"، مبديًا غضبه من رفض الفلسطينيين لقاء نائبه مايك بنس، في زيارته للشرق الأوسط.[٣٢]

وجاءت تصريحات ترمب هذه، متزامنة مع تصريحات أخرى لسفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة نيكي هيلي، حيث قالت في كلمة لها في مجلس الأمن: إنّ "السلام الحقيقي يتطلب قيادة لديها إرادة ومرونة للمضي في عملية السلام، إلى جانب الاعتراف بالحقائق الصعبة".[٣٣] الأمر الذي اعتُبر تهديدًا مباشرًا وغيرَ مسبوق للرئيس عبّاس نفسه.

وكان مايك بنس، نائب الرئيس الأمريكي، قد أكّد في كلمة ألقاها في الكنيست الإسرائيلي الأسبوع الماضي، على أنّ نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، سيكون بالفعل قبل حلول نهاية عام 2019، وأن ترمب بإعلانه صحّح خطأ عمره 70 عامًا، متبنيًا الرواية الاستعمارية الصهيونية حول الحق التاريخي لليهود في فلسطين، ودون أيّ إشارة لحل الدولتين.[٣٤]

وعلى نحو متناغم مع هذا السياق، جاءت التشريعات الإسرائيلية الأخيرة بخصوص القدس، التي تؤدّي إلى إخراج القدس من أي تسوية سياسية في المستقبل، إضافة إلى مقترحات حزب الليكود بضم المستوطنات في الضفة الغربية، وبما يكشف عن إرادة اليمين الإسرائيلي في هذه المرحلة، لاستثمار الإدارة الأمريكية الحالية لتصفية القضية الفلسطينية.[٣٥]

---

[28] المصدر السابق.

[29] المصدر السابق.

[30] أمريكا تقدم 60 مليون دولار للفلسطينيين وتعلق 65 مليونا أخرى، موقع وكالة رويترز، 16 كانون ثاني/ يناير 2018، https://goo.gl/YnH5DS

[31] الفلسطينيون قللوا من احترامنا.. ترامب لنتنياهو: أزلنا القدس من طاولة المفاوضات، موقع عربي21، 25 كانون ثاني/ يناير 2018، https://goo.gl/44x8h

[32] المصدر السابق.

[33] هايلي: عباس أهان ترامب ورفض دور واشنطن بعملية السلام، موقع عربي21، 25 كانون ثاني/ يناير 2018، https://goo.gl/vg9dd1

[34] بنس ينحاز لإسرائيل وعريقات يصف خطابه بالتبشيري، موقع الجزيرة نت، 22 كانون ثاني/ يناير 2018، https://goo.gl/pKJULu

[35] راجع بخصوص ذلك الورقة التي أعدّها مركز رؤية للتنمية السياسية:

الفصائل الفلسطينية وقرارات المجلس

لا شك أنّ قرارات المجلس المركزي تبقى محكومة بسقف المسار العام لقيادة منظمة التحرير. ومن الواضح أنّ القرارات التي اتّخذها المجلس للردّ على إعلان ترمب، قد افتقرت إلى برنامج عمل، أو مواقيت زمنية، لتنفيذها فعليًّا في المواجهة مع الاحتلال.

رأت حركة حماس أن الاختبار الحقيقي لما صدر عن المجلس المركزي من قرارات، هو في الالتزام بتنفيذها فعليا على الأرض، ووضع الآليات اللازمة لذلك"، واعتبرت أن أهم تلك الآليات هو "ترتيب البيت الفلسطيني وفق اتفاق القاهرة 2011".[٣٦]

ورأت حركة الجهاد الإسلامي أن قرارات المجلس المركزي أقلّ قوّة ووضوحًا مما ينبغي، متفقة مع حركة حماس في أن مصداقية تلك القرارات تكمن في "متابعتها بهدف تنفيذ القرارات ووضع الآليات الضرورية لها"، وفي أن المطلوب هو "حماية الثوابت، والوصول إلى ترتيب البيت الفلسطيني وفق اتفاقات القاهرة 2005/ 2011، وليس تحسين شروط التفاوض مع الاحتلال".[٣٧]

أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي توصف تاريخيًا بالفصيل الثاني في المنظمة، والتي شاركت في اجتماعات المجلس، فقد وصفت قرارات المجلس بالعودة لسياسات "اللعم"، قائلة إن قرارات المجلس "لا ترتقي إلى مستوى المجابهة المطلوبة أمام التحديات ومخاطر التصفية، التي تتعرض لها القضية الوطنية الفلسطينية". وكشفت الجبهة عن رفض المجلس لاقتراحات تقدّمت بها مع قوى أخرى، وأعلنت عن تحفظها على قرارات المجلس.[٣٨]

وكذلك أعلنت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عن تحفظها على قرارات المجلس، وذلك لجملة أسباب، منها افتقار البيان إلى الوضوح فيما يتعلق بفك الارتباط باتفاق أوسلو، والالتباس الذي يثيره البيان بربطه الشراكة مع الولايات المتحدة بسحبها الاعتراف بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل"،

القرارات الإسرائيلية الأخيرة بخصوص القدس والضفة الغربية ترسيمُ وقائع واستثمارُ لحظةٍ تاريخية، موقع مركز رؤية للتنمية السياسية، 21 كانون ثاني/ يناير 2018، https://goo.gl/tX8jbH

[36] تصريح صحفي بشأن قرارات المجلس المركزي، موقع حركة حماس، 15 كانون ثاني/ يناير 2018، https://goo.gl/rKdw39.

[37] **نحتاج لقرارات أكثر قوة ووضوحا.. ما هو موقف الجهاد الاسلامي من قرارات المجلس المركزي؟ موقع شبكة سوا للجميع، 16 كانون ثاني/ يناير 2018، https://goo.gl/Zkchdb**

[38] الشعبية: قرارات المركزي لا ترتقي لمستوى مجابهة التحديات والمخاطر التي تتعرض لها قضيتنا الوطنية، موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 16 كانون ثاني/ يناير 2018، https://goo.gl/Zh55LH

وعدم وضوح الصيغة القانونية المناسبة في مسألة تعليق الاعتراف بـ "إسرائيل"، وعدم رفع الإجراءات العقابية عن قطاع غزّة.[٣٩]

خلاصة

اتّجهت الفصائل الفلسطينية إلى نقد السياقات والظروف والملابسات التي عقدت فيها اجتماعات المجلس المركزي، سواء بسبب التأخّر الشديد في عقد الجلسات، أو بسبب عدم إبداء مواقف تنمّ عن استعداد لتحولات جذريّة، أو لاعتبارات المكان، حيث يُعقد المجلس المركزي في أرض محتلة، وعلى نحو لا يسمح بحضور قيادات وازنة من بعض الفصائل، "فالحضور في الاجتماع التاريخي المدعو لاتخاذ قرارات مصيرية، لا يجب أن يكون رمزيًا، وعلى مستوى أقل من الأمناء العامين، والقيادات البارزة".[٤٠]

وباستثناء حركة فتح، التي تشكّل قوام المجلس المركزي، والقوّة النافذة فيه، بحكم حجمها وقيادتها لمنظمة التحرير، فإنّ الفصائل الوازنة كلها، اعتبرت القرارات مرتبكة ودون المستوى، وتدور في نفس المكان دون تحوّل جذري، ولا تتقدم بالشكل الذي يفرضه التحدي نحو المصالحة الوطنية، أو بناء وحدة وطنية حقيقية يُبنى عليها برنامج نضالي بديل عن مسار التسوية، إذ لم تنص قرارات المجلس المركزي على رفع الإجراءات العقابية عن غزة، وإنما ركّز على ما يُسمّى بـ "تمكين الحكومة"، ودون أيّ إشارة للإطار المؤقت، الذي يُفترض أن يتولّى مهمة إعادة بناء منظمة التحرير.

وحسب ما يرى مراقبون، فإن سياق قرارات المجلس المركزي، التي اتسمت بـ "تصعيد خطابي"، هو مؤشر على إدراك السلطة أن التنفيذ الجدّي لهذه الاتفاقات، يعني مواجهة مع الاحتلال، إلا أن عدم استعداد السلطة لهذه المواجهة، وعقدها اجتماعات المجلس في رام الله، وتأكيدها على الاستمرار في مشروع التسوية، يعني أنها غير جادّة في تنفيذ تلك القرارات.[٤١]

كما أن قرارات المجلس المركزي، لا تأخذ بعين الاعتبار موقف الاحتلال، حيث يستحيل تطبيق بعض هذه القرارات، كالتنصل من اتفاقية باريس الاقتصادية، وفك التبعية الاقتصادية مع الاحتلال ضمن الواقع الجيوسياسي القائم، وذلك لهيمنة الاحتلال المطلقة على الأرض، وعلى حركة الفلسطينيين، وتواصلهم مع العالم الخارجي.[٤٢] وبالتالي فإنّ هذه القرارات لا تعالج المسألة

---

[39] «الديمقراطية» تتحفظ على القرارات الغامضة والهابطة، والناقصة في بيان المجلس المركزي الفلسطيني، موقع مجلة الحرية، 17 كانون ثاني/ يناير 2018، https://goo.gl/3hPwg4

[40] هاني المصري، قراءة هادئة في خطاب الرئيس، مصدر سابق.

[41] ساري عرابي، قيادة السلطة الفلسطينية.. المناورة في نفس المكان، مصدر سابق.

[42] المصدر السابق.

الجوهرية، المتمثلة في كيفية المواجهة، أو تنفيذ القرارات، مع استمرار السلطة كإدارة محليّة في ظلّ الاحتلال. وإذا كان هذا الحال في الشقّ الاقتصادي، فكيف بالشقّ الأمني مثلًا؟!

الذي يمكن فهمه من إدارة القيادة الفلسطينية لهذا الملف، هو أنّها سوف تمانع الخطط التصفوية الراهنة للقضية الفلسطينية، لكنّها في الوقت نفسه، لن تتخذ مسارًا بديلًا من شأنه أن يؤدّي إلى مواجهة مع الاحتلال، أو إلى إجراءات إقصاء قاسية ضدّها، من قبل الاحتلال أو القوى الدولية والإقليمية الداعمة له. وهذا يعني من الناحية العملية، أن السلطة الفلسطينية ستضبط الهبّة الشعبية الجارية، بحيث تظلّ محدودة، ولا تخرج عن السيطرة، ولا تصل إلى الدرجة التي تستفز الاحتلال. وهو ما يعني بالضرورة أن التنسيق الأمني لن يتوقف، تمامًا كما أن قرار المجلس المركزي نفسه، الذي صدر بهذا الخصوص قبل ثلاث سنوات، لم ينفّذ فعليًّا حتى الآن.[٤٣]

[43] المصدر السابق.